فمن ضمن الدول العشر الاولى على قائمة تصدير السلاح الاميركي تحتل خمس دول شرق اوسطية مواقع متقدمة بينها وهي : ايران (الاولى) السعودية (الثانية) ، دولة الكيان الصهيوني (الثالثة) الكويت (السابعة) والمغرب (الثامنة) ، وان هذه الدول العشر الاولى تستورد ما قيمته ٨ر٠١٩ مليارات دولار من الاسلحة الاميركية وما نسبته ٨٤ر٣١٪ من قيمة الصادرات الاميركية من الاسلحة ٠

وفقط ايران والسعودية وحدهما قد استوردا لعام ١٩٧٥ ما نسبته ٤١ر٤٤٪ من المجموع الكلي لصادرات السلاح الاميركي ٠

واذا اضفنا الحقيقة الاخرى المتصلة بالنزاع الذي انفجر بين كارتلات الاقتصاد الاميركي النفطية والصناعية بسبب الارباح الشاهقة التي حققتها احتكارات النفط من الزيادة المفاجئة والرهيبة في اسعار النفط سنة ١٩٧٣ والذي ادى الى تفاهم ضمني جرى بموجبه ايجاد « اسواق فسيحة » للمنتجات الاميركية الاخرى ، لاسيما الاسلحة ، في بلدان النفط ، نستطيع ان نرى بوضوح كيف يتحول تصدير السلاح الاميركي الى شكل اخر من أشكال مصادر الثروة في هذه المنطقة من العالم ٠

سادسا : على ضوء هذه الحقائق يمكننا ان نفترض ، وان يستند افتراضنا الى درجة كبيرة من الواقعية ، ان الادارة الاميركية غير جادة ، لا بل وغير مبالية ، في ايجاد حلول عادلة للمشاكل العالقة في العالم لاسيما في هذه المنطقة ٠ لكنها في الوقت ذاته حريصة جدا ، وجادة الى حد كبير ، في عدم افساح المجال لان ينجم عن عدم حل هذه القضايا والمشاكل اي تطورات تؤدي الى تجذير الموقف الوطني والقومي والى الالتزام بالخيار الثوري كخيار وحيد متاح امام الانظمة والشعوب على حد سواء ٠٠

من هنا فهي تتبع تكتيكا تضليليا يوحي « بنواياها الجدية » في ايجاد حلول عادلة للقضايا المطروحة (كزيارات وزراء خارجيتها المتكررة الخ ٠٠) لكنها في الوقت ذاته لا تمارس اي جهد حقيقي بهذا الاتجاه ٠٠

لقد توصلنا الى هذا الاستنتاج عبر تناول جانب واحد من الصورة ، وهو تأثير صناعة الاسلحة على السياسة الاميركية ، لكن تناول الجوانب الاخرى كالتكوين الامبريالي للرأسمالية الاميركية ، والصلة العضوية بين الصهيونية والامبريالية ، والخوف التاريخي من الامة العربية ووحدتها وتقدمها ونهضتها الحضارية الخ ٠٠ يؤدي بالتأكيد الى استنتاجات مماثلة ٠